الثورة
www.althawranews.net
الخميس :26 جمادى الأولى 1435هـ - 27 مارس 2014م -العدد 18025
Thursday : 26 Jumada Alawla1435 - 27 March 2014 -Issue No.18025

إشكاليات ترشح بوتفليقة هل تفقد الجزائر بوصلة الاستقرار؟

عبدالملك السلال

احتدم الجدل في الجزائر بصورة غير مسبوقة حول ترشح الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة لولاية رئاسية جديدة يري فيها الكثيرون بأنه بات عاجزاً عن تسيير شؤون البلاد نظراً لكبر سنه وعدم شفائه التام من جلطة دماغية أصيب بها قبل عشرة أشهر، الأمر الذي يثير مخاوف على استقرار وأمن الجزائر..

وهي نقطة ثار معها جدل واسع بشأن أبعاد ذلك الترشح، في ضوء الوضع الصحي الذي يعانيه الرئيس بوتفليقة من جهة، واتجاه المعارضة الجزائرية لمقاطعة الانتخابات احتجاجا على ترشحه من جهة أخرى، وفي ضوء ما يثار عن خلاف بين جهاز المخابرات في الجزائر ومؤسسة الرئاسة بشأن الترشح للانتخابات.

وأودع الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بنفسه أوراق ترشحه لولاية رئاسية رابعة في "المجلس الدستوري"، كما يفرض قانون الانتخابات بالجزائر، ليضع بذلك حداً لأشهر من التكهنات بشأن نواياه بشأن خوض الانتخابات الرئاسية المقررة في 17 أبريل 2014م.

ولكن على خلاف كثير من المرشحين الذين بلغ عددهم 12 مرشحاً، لم يظهر بوتفليقة، أمام وسائل الإعلام إلا لفترة قصيرة جداً أمام التلفزيون الرسمي، وهو يتحدث إلى رئيس المجلس مراد مدلسي ..وهو يعد بتدعيم مداميك الديمقراطية وإطلاق حرية الصحافة وهي وعود سابقة لم تنفذ.

وكانت قد تعالت أصوات المعارضة الجزائرية مطالبة بتطبيق المادة (88) من الدستور، وإعلان استحالة قيام الرئيس بمهامه، حتى يبدأ التحضير لمرحلة ما بعد بوتفليقة، ولكن رئيس "مجلس الأمة"، عبدالقادر بن صالح، قال لا يوجد مانع صحي يحول دون استمرار الرئيس في الحكم.

وفي ضوء ذلك، لا يستبعد جانب كبير من المتابعين أن يضطر الرئيس الجزائري إلى تعيين نائب له في حال فوزه بالانتخابات، واتجاه الأحزاب الداعمة لترشحه إلى القيام بأعباء الحملة الانتخابية نيابة عنه، بعد أن نقل الرئيس خلال فترة مرضه جزءًا كبيراً من سلطاته لرئيس الوزراء، وكلفه بتكثيف الزيارات الميدانية للولايات بهدف ترك الانطباع بأن البرنامج الذي انتخب على أساسه يجري تطبيقه.

ويؤكد أنصار ترشح بوتفليقة في هذا الشأن أنه نجح في مواجهة الأزمات التي تعرضت لها بلاده، وأنه الأقدر على مواجهة ما قد تتعرض له البلاد في المستقبل، فقد رأوا أن بلدهم في ظل حكم بوتفليقة "كان واحة استقرار"، حيث نجح في تجنيب البلاد تبعات تجربة "الربيع العربي" -ويرجح أن هذا الخطاب سيكون حاضراً بقوة في حملة بوتفليقة الانتخابية التي بدأت قبل يومين - وذلك مع الحاجة إلى دعم النظام الحاكم في مواجهة أنشطة التنظيمات الإسلامية المتطرفة في المناطق الجبلية بالجزائر، وفي منطقة الساحل والصحراء.

ويشدد أنصار ترشح الرئيس كذلك على أنه قدم أوراق ترشحه في إطار الاحترام التام والدقيق لكل الإجراءات المتبعة بهذا الخصوص، والمكرسة في القانون، ولم يبق خيار آخر لمن يعارض هذا الترشح سوى مواجهة الرئيس بوتفليقة في الساحة، وترك البرامج تتنافس ما بينها، وإعطاء الكلمة الأخيرة للشعب ليختار، مع إعلان أحد قادة الحملة الانتخابية لبوتفليقة أن حملته نجحت في جمع أكثر من أربعة ملايين توقيع لصالح الرئيس، قبل إيداع أوراق ترشحه في "المجلس الدستوري"، فيما يشترط القانون توقيع 60 ألفاً فقط من المواطنين المسجلين على القوائم الانتخابية في 25 ولاية من ولايات البلاد الـ(48) لوضعها في ملف الترشح.

ولكن في مقابل ذلك الموقف لأنصار الرئيس، اتخذت بعض من الأحزاب الجزائرية قرارها بمقاطعة الانتخابات، اعتراضاً على ترشح بوتفليقة، ومن أبرز المقاطعين قادة الأحزاب الإسلامية "جبهة العدالة والتنمية"، و"حركة مجتمع السلم"، و"حركة النهضة".

ويعد ذلك الموقف لقادة الأحزاب الثلاثة سابقة في تاريخ انتخابات الرئاسة الجزائرية منذ نهاية نظام الحزب الواحد، وترشح زعيم "حركة مجتمع السلم" الشيخ محفوظ نحناح في استحقاق عام 1995م، حيث خسر أمام مرشح الجيش آنذاك، الجنرال اليمين زروال. وقد دعم الحزب نفسه بوتفليقة في الاستحقاقات الثلاثة الماضية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: من سيكون الحاكم الفعلي للجزائر من منظور أن فوز بوتفليقة بولاية رئاسية رابعة شبه مؤكد؟ وهل سيكون الاستقرار رهينة هكذا وضع قد يفقد معه بوصلة الاتجاهات الحقيقية؟

لم يفيقوا من الصدمة

أقارب ضحايا الطائرة الماليزية يبحثون عن الحقيقة

رصد /بلال الراسني

فجر إعلان رئيس الوزراء الماليزي / نجيب عبدالرازق / وفاة جميع ركاب الطائرة الماليزية المفقودة موجة من الغضب والصراخ لأهالي ركاب الطائرة الماليزية الذين لم يفيقوا منذ ثمانية عشر يوما من ألم الصدمة الموجعة إثر نبأ اختفاء الطائرة البوينج 777 والتي على متنها 239 راكبا بعد اقلاعها بساعة من مطار كوالالمبور في رحلة إلى بكين ..وحمل الإعلان رسالة لأهالي الركاب بفقدان الأمل بعد فترة طويلة من الانتظار والمتابعة لعمليات البحث والذين تمسكوا بفرضية الاختطاف التي تمدهم بحبل النجاة لركاب الطائرة وعودتهم أحياء إلى ذويهم ..لكن تلك الفرضية كانت مجرد حلم وتحولت إلى حزن وكابوس ونوبات من الهستيريا والانهيارات العصبية للعديد من الأمهات والزوجات والإباء الذين فقدوا أعزاء لهم حيث قال / سوير امانيام غروسامي/ الذي كان أبنه البالغ من العمر (34) على متن الطائرة ماذا عساني أقول؟ كان لدي أمل في أن يعود ابني إلى البيت سالما لكن ماذا نفعل ؟ وأضاف بصوت تخنقه الدموع: / هذا قدره وعلينا أن نقبل به /، أما في بكين فقد كانت الصدمة الكبرى لأقارب الركاب والذين تجمعوا في / فندق اليدو / طوال الأزمة عند سماعهم الخبر في اجتماع عقد في إحدى صالات الفندق بعد 18 يوما صعبة من الانتظار لأي معلومات عن الطائرة فجاء الخبر المفجع لهم المحبط لأحلامهم وخرج بعضهم من القاعة وهم يشهقون بالبكاء بينما كان البعض يحاولون الإمساك بهم لمواساتهم ورغم ذلك انهاروا مما دفع السلطات الصينية إلى طلب فرق طبية لإسعافهم والتي تقاطرت إلى فندق (اليدو) الواقع بالقرب من العاصمة الصينية / بكين /.

وأشار مراسلو الصحف ووكالات الأنباء إلى أن العديد من الأطباء كانوا يحاولون تقديم الخدمات الطبية الأولية لكبار السن وآخرين نقلوا على حمالات فيما بكى بعضهم بصمت بعد أن كانت الأسابيع الماضية حزينة للغاية وقاصية بالعذاب النفسي.

صحيفة / الديلي ميل البريطانية / نشرت مجموعة من الصور لردود أفعال عائلات ضحايا الطائرة الماليزية المفقودة حيث سادتهم نوبات من البكاء والانهيار بعد فقدانهم الأمل بعودة أقاربهم وسط سخط شعبي على الجهات الرسمية الماليزية، معتبرين تأخر إعلان العثور على حطام الطائرة تلاعبا بالمشاعر.

وأفادت وسائل الإعلام الرسمية الصينية بأن أقارب ركاب الطائرة من الصينيين خرجوا من الفندق ونظموا تظاهرة احتجاجية باتجاه السفارة الماليزية في بكين وحملوا لافتات كتب عليها / نريد الحقيقة / ولماذا جعلونا ننتظر وقتا طويلا؟ وقاموا برشق السفارة وتدخلت الشرطة الصينية لتفريق التظاهرة الاحتجاجية وسط أجواء يسودها الحزن الجاثم على قلوب أهالي ركاب الطائرة الماليزية المنكوبة.

تمديد لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا إلى 2015م

اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارا بريطانيا، يقضي بالتمديد لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى 13 مارس 2015م .

وحدد القرار - الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق –مهام ولاية البعثة الأممية في ليبيا– وتشمل دعم جهود الحكومة الليبية لتحقيق كفالة التحول الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون، ورصد حقوق الإنسان، والحد من الأسلحة غير المؤمنة، وما يتصل بها من عتاد في ليبيا، والتصدي لانتشارها، وبناء القدرة على الحكم في إطار جهود دولية منسقة.

ودعا قرار مجلس الأمن الحكومة الليبية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك حقوق الطفل والمرأة والأفراد المنتمين للفئات الضعيفة، وإلى الامتثال –بموجب القانون الدولي– إلى محاسبة المسئولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وحث القرار جميع الدول على التعاون بشكل وثيق مع الحكومة الليبية فيما تبذله من جهود لوضع حد لإفلات الجناة من العقاب، داعيا الحكومة الليبية في ذات الوقت للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتزويدها بأية مساعدة ضرورية على النحو المنصوص عليه في القرار رقم 1970 لعام 2011م.

وأدان قرار مجلس الأمن الدولي حالات التعذيب وسوء المعاملة والوفاة تحت وطأة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز في ليبيا، وأهاب بالحكومة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتسريع الإجراءات القضائية ونقل المحتجزين إلى سلطة الدولة، ومنع الانتهاكات والتجاوزات التي تطال حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

كما دعا القرار الحكومة الليبية إلى الإفراج الفوري عن الرعايا الأجانب الذين تم اعتقالهم أو احتجازهم في ليبيا بشكل تعسفي، مشدداً على المسؤولية الرئيسية المنوط بالحكومة الليبية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في ليبيا، ولاسيما حقوق المهاجرين الأفارقة وسائر الرعايا الأجانب.

ونص القرار على ضرورة مواصلة الحكومة الليبية تحسين رصد الأسلحة التي يجري توريدها أو بيعها أو نقلها إلى ليبيا ..وأدان استمرار الانتهاكات المبلغ عنها في القرارين 1970 و1973 لعام 2011م.

وأيد القرار جهود الحكومة الليبية في استعادة الأموال المختلسة تحت نظام القذافي، وحث السلطات الليبية والدول الأعضاء اختلاس الأموال.

وقرر مجلس الأمن أيضا تمديد ولاية فريق الخبراء المنشأة بموجب الفقرة (24) من القرار 1970 لعام 2011م، واعتزامه استعراض شهر من تاريخ هذا القرار.

بلا حدود

هاشم عبدالعزيز

قبرص.. العودة من محنة الانقسام

هل تبدأ خطوات العمل لإعادة توحيد قبرص؟ أو أن ما يجري لا يذهب بعيداً عن محاولات سابقة لم يكتب لها النجاح؟

هذا ما يثيره المهتمون والمراقبون للشأن القبرصي هذه الأيام بعد أن وافق زعماء قبرص التركية والبونانية على العمل لوضع نظام جديد لتقاسم السلطة في الجزيرة المقسمة أصلاً عرقياً كما تعهدوا بمعاودة المفاوضات من أجل السلام المتوقفة منذ قرابة عشر سنوات وهم أي المراقبين يتساءلون عن العوامل التي طرأت على الوضع في هذه الجزيرة ويمكن البناء عليها في شأن الخروج من جمود هذه القضية؟

هنا لا بد وأن نشير إلى أن القضية القبرصية ليست بنت شهور قليلة وهي لا تعود إلى العشر السنوات المنصرمة حين بدأت محاولات الأمم المتحدة آنذاك تنفيذ خطة توحيد الجزيرة إذ أن انشطار قبرص شهد دورتين كانت الأولى عسكرية في جانبها القبرصي التركي وجاءت الثانية في استفتاء شعبي في الشطر القبرصي اليوناني الذي كانت نتيجته رفض خطة إعادة توحيد الجزيرة.

خلال هذه السنين التي أعقبت إخفاق الخطة الأممية لم تشهد الجزيرة محاولات جادة في اتجاه مواجهة هذه القضية التي بدت وكما لو أنها أصبحت منسية لكن هذا الحال تغير منتصف فبراير الماضي وجاء هذا بعودة الأمم المتحدة رعاية مفاوضات جمعت رئيسي قبرص اليونانية والتركية لكن ما لم يتغير منذ أربعين عاماً القضايا التي ستكون قيد النقاش أي تقاسم السلطة والثروات وعودة المهجرين وتبادل الأراضي وغير ذلك من القضايا، وحسب مراقبين ومتابعين فإن الحل المطروح الآن سبق للأمم المتحدة طرحه ويقضي بإنهاء الانقسام عبر اتحاد دولتي قبرص التركية وقبرص اليونانية وانضوائهما في حكم فيدرالي تكون فيه للطرفين حقوق متساوية ومتوازية بما في ذلك أن يكون للقبارصة الأتراك حق الدولة المؤسسة والتي لها كل الحقوق على قدم المساواة مع الطرف اليوناني وهي حلول كانت عرضت في الماضي ويعاد طرحها في الراهن ما يدفع للتساؤل ما الذي استجد ويدفع البعض إلى توقع نتيجة مختلفة لطروحات وأفكار واقتراحات سابقة؟.

يشير محللون إلى عوامل طرأت على الوضع في الجزيرة تدفع بمواجهة أزمة التقسيم منها التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط بما هو واعد على الشطر القبرصي اليوناني والأزمة المالية لهذا الشطر والأزمة السورية بتداعياتها وكذا عملية الحصار المفروض على الجانب القبرصي التركي وغيرها.. غير أن الأهم من كل ذلك هو التغير الذي بات متنامياً قبرصياً في شأن إعادة وحدة الجزيرة وبرود شدة التجاذبات في وضع ومصير الجزيرة وتوفر قدر من التحفيز الدولي بهذا الاتجاه وهي في الإجمال تذكي الرغبة لكن المسألة رهن إرادة قبرصية.

شخصية في حدث

روسيف .. من النضال المسلح .. إلى رئاسة البرازيل

إعداد/ عبدالله علي

تعتبر رئيسة البرازيل "ديلما روسيف" أول امرأة تتولى الرئاسة في البرازيل على الرغم من أنها ابنة مهاجر بلغاري لكنها تميزت في حياتها المهنية بأنشطتها المناوئة للديكتاتورية العسكرية في الفترة ما بين 1964ـ 1985م وبالعمل في مجال الخدمة العامة منذ استعادة الديمقراطية بالبلاد.

وشاركت روسيف أثناء شبابها في المقاومة المسلحة المعروفة باسم (كولينا) (قيادة التحرير الوطني) وكذلك في (الطلائع الثورية) المسلحة لمكافحة نظام الأمر الواقع. وأودعت روسيف السجن وعذبت وقضت ثلاث سنوات في السجن في مطلع السبعينات.

وفي أواخر عهد النظام العسكري، ناضلت "روسيف" من أجل الحصول على عفو للمواطنين الذين كانوا قد فقدوا حقوقهم المدنية واضطهدتهم الحكومة، وشاركت في تأسيس حزب العمل الديمقراطي في جنوب البرازيل.

وبعد دراستها لعلم الاقتصاد، شغلت "روسيف" في أواخر الثمانينات منصب سكرتيرة المعادن والطاقة في حكومة "ريو غراندى دو سول" والتي ذاع من خلالها صيتها في جميع أنحاء البلاد.

ومع انضمامها إلى حزب العمال منذ عام 2001م، تولت روسيف منصب وزيرة الطاقة وفي 2005م كلفها الرئيس (الرنيسدا سيلفا) بتشكيل الحكومة بعد استقالة عدد من أصحاب الأسماء الكبيرة بسبب قضية فساد هزت البلاد وفي عام 2010م ترشحت في الانتخابات الرئاسية البرازيلية وفازت بنسبة 58% من إجمالي الأصوات مقابل حصول منافسها مرشح الحزب الديمقراطي الاشتراكي البرازيلي المعارض "جوزيه سيرا" على نحو 44% من الأصوات في الجولة الثانية.

أخبار منوعة

نظام لدقة المعلومات

يعمل باحثون جامعيون على تصميم نظام قادر بشكل آلي على تحديد مدى دقة المعلومات المتداولة على الانترنت من خلال تحديد مصدرها ومعرفة مدى مصداقيتها وذلك بهدف الحد من المعلومات المغلوطة التي تتداولها مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع..

وبحسب الباحثين الذين يعملون في مشروع طموح يهدف إلى "كشف الكذب" فإن مواقع التواصل الاجتماعي تعج بالأكاذيب التي من شأنها أن تشكل انعكاسات مباشرة وكبيرة وتشترك في هذا المشروع خمس جامعات أوروبية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ، وقالت الباحثة " كالينا بونتشيفا " الناس لا وقت لديهم للتميز بين المعلومة الصحيحة والمعلومة الخطأ وقد بات من الصعب نفي خبر كاذب ووقف تداعياته " والهدف من هذا المشروع التثبيت من المعلومات بشكل يتيح للحكومات وأجهزة الطوارئ ووسائل الإعلام التعامل بشكل فعال مع الشائعات التي لا أساس لها من الصحة.

عودة نيوزويك

منذ أكثر من عام ونصف العام وتحديداً في شهر ديسمبر من عام 2012م أعلنت الشركة المالكة لمجلة (نيوزويك) عن توقيف إصدارها الورقي بعد80 عاماً من الصدور بانتظام وقررت الشركة آنذاك نقل نشاطها إلى عالم الانترنت، وهي الخطوة التي قامت بها العديد من المطبوعات الورقية الدولية والإقليمية الأخرى، مما دفع الكثيرين للقول بأن عصر الصحافة الورقية ولى لصالح الصحافة الرقمية ، ولكن جاء قرار عودة المجلة البارزة مرة أخرى للإصدار الورقي ليشكل سابقة من نوعها، حيث لم يحدث أن عادت صحيفة أو مجلة عن قرار وقف نسختها المطبوعة، الأمر الذي يثير مجموعة من التساؤلات حول أسباب رجوع الشركة المالكة للمجلة عن قرارها..

ومن المؤكد أن تلك العودة تمثل مخاطرة من مالكي مجلة (نيوزويك) وعادت المجلة بطبعتين إحداهما لأمريكا والأخرى لأوروبا وعدد نسخها 70 ألفا، وقال (ريتشارد أديس) رئيس تحرير الطبعة الأوروبية: لن يكون هدفنا جمع أخبار العالم بالطريقة التي تعمل بها منافستنا التاريخية "تايم" ولن نكون مثل "الأيكونوميت" باختصار سيكون لدينا كتاب جيدون يقومون بإعداد تقارير بصورة جيدة.

قريبا .. التعامل بالروبل في القرم

أعلن النائب الأول لرئيس وزراء جمهورية القرم "رستم تيمير غالييف" أن الجمهورية ستبدأ التعامل بشكل رسمي وكامل بالعملة الروسية الروبل مع بداية شهر أبريل المقبل.

وأضاف أن سلطات جمهورية القرم لن تسمح بتداول العملة الأوكرانية الغريفنا بالتوازي مع الروبل.

ووفقاً للمسئول فإن حكومة جمهورية القرم كانت قد قررت في البداية أن يتم التعامل بالروبل والغريفنا بالتوازي ضمن أراضي الجمهورية خلال عام كامل، ولكن ونظراً لموقف البنك المركزي الأوكراني الذي قام بتعليق تزويد الجمهورية بالعملة الأوكرانية الغريفنا وذلك كرد فعل على قرار انفصالها عن أوكرانيا وانضمامها إلى روسيا، فإن ذلك سيؤدي إلى استحالة التعامل بالعملتين في نفس الوقت كمرحلة انتقالية.

على صعيد متصل أعلنت سلطات القرم استلامها عرضاً من شركة "غازبروم" لتطوير حقول النفط والغاز التابعة للجمهورية.